حزب التيـــار الوطنـــي

المحور السياسي

يتبنى التيار الوطني الخيار الديمقراطي، كقيمة أساسية يسعى إلى ترسيخها في الدولة ، والمجتمع الأردني والعمل الحزبي وفق الأسس الديمقراطية التي شرع لها الدستور الأردني، الذي نص صراحة على المشاركة الشعبية في أطرها الدستورية، وحق الأردنيين في تأليف الأحزاب التي تعبر عن مصالحهم، وشرع للحياة البرلمانية لتأكيد دور الشعب وخياراته عبر ممثليه في إدارة الدولة والرقابة على قراراتها وسياساتها الوطنية، وأباح حرية التعبير والحريات الفردية والعامة كقاعدة للديمقراطية السياسية والاجتماعية في البلاد.

ويؤكد التيار الوطني على دور الفرد المواطن، المحصن بالقانون والخاضع له في مسؤولياته وواجباته، وعلى دور المواطنة الفاعلة والمشاركة الواعية، كقيمة أساسية في البناء الوطني والديمقراطي، فالإنسان الكريم في وطنه الذي يتساوى مع غيره من المواطنين في الحقوق والواجبات في اطار من العدالة التي تبيح للمواطنين التكافؤ في الفرص، والتمايز وفق الملكات والخبرات، هما الركن الأساس الذي تبنى على مشاركته ودوره الديمقراطية كما يبنى على دوره الأداء والانجاز الوطني الفاعل.

ولهذا تلعب المواطنة دور اللبنة الأولى في النظام الديمقراطي، ومن المواطنة الكريمة المصانة بالقانون، تنشأ الروح الوطنية، القوة الدافعة في الهوية الوطنية والعمل الوطني.

غير أن المواطنة، لا تكتسب معنى شمولياً إلا بتسخير وتوظيف

الذات الفردية، وانخراطها في الذات الجماعية الوطنية، في إطار تعددي منظم يعبر عن مشروعية اختلاف الاجتهادات في المجتمع واحترام الرأي الأخر.

فالمواطنة تكتسب قوة وتعبر عن نفسها بفعالية، في اطر التنظيم الاجتماعي المشروع، كتنظيمات المجتمع المدني, السياسية والاجتماعية التي تسعى للتعبير عن توجهات المجتمع، والمشاركة في الاجتهاد الذي يستهدف إصلاح الشأن العام والسياسات العامة والارتقاء بها، عبر الحوار الديمقراطي السلمي، وتكامل الأدوار في التعددية السياسية والاجتماعية وليس تصارعها أو تضاربها.

ولهاذا ينظر التيار الوطني للأحزاب ومثلها تنظيمات المجتمع المدني على أنها حاضنة الحوار الوطني، والتعددية ، والمنابر الوطنية التي ينضج من خلالها الحوار الشعبي، ثم ينتقل من خلال ممثليها في المؤسسات الدستورية، ليصل إلى مرحلة القرار، ولا ينحصر دور الأحزاب في تبني الأفكار بل في توسيع دائرة الحوار والوعي من حولها، وتوسيع دائرة تأييدها لدى الرأي العام، حتى تتحول إلى قرار وطني كما انها من أهم مرافق وآليات التنمية السياسية في المجتمع الديمقراطي.

فالصالح العام مساحة مشتركة يمكن أن تتعاون وتتداول وتتكامل فيها جهود جميع الأحزاب حتى تتحقق غاياته. ولا تكتمل الديمقراطية إلا بصون الحريات المكفولة بالدستور لتشكل مناخاً وطنياً ومحفزاً للوعي الوطني الذي

يرقى بادوار المشاركة الوطنية على المستويين الفردي والجماعي وعلى قاعدة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وحق المواطنين في الحماية القانونية، التي تضمن حرية الأداء والمشاركة في العملية الديمقراطية.

على أن الديمقراطية، التي تعتبر أفضل ما أنتجه العصر الحديث في أساليب إدارة الدول، ترتكز في بنائها وأدائها على مشاركة الرأي العام الواعي والمنظم, في اختيار ممثلي الشعب في إدارة الدولة لإقامة التوازن والتكامل بين الرسمي والشعبي في مؤسسات الدولة وأدائها لتكون إرادة الشعب مصدراً للسلطات، ورقيباً على سياسات الدول.

والديمقراطية تزدهر بالوعي والدور الاجتماعي المنظم، وبالتعددية التي تحترم اختلاف الرأي والاجتهاد وتوظفه للصالح العام.

ولا تكتمل الديمقراطية إلا بالتوفيق بين معنى السلطة في الدولة، وقيمة الحرية المسؤولة والمشاركة في المجتمع، وترسيخ روح الطاعة للقانون كقيمة خالية من الاستبداد والتسلط والقسر.

وعلى قاعدة احترام الدولة لحقوق الإنسان المشروعة كما نص عليها الدستور والشرائع السماوية، والمواثيق الدولية، واحترام تطبيقاتها في القوانين والأنظمة المرعية.

وفي آليات عمل الدولة تقوم الديمقراطية على المؤسسية والفصل بين السلطات وتكامل أدوارها الدستورية، والحق في تداول السلطة التنفيذية وفق قاعدة الأغلبية، واستقلال القضاء، والمشاركة الشعبية الفاعلة عبر البرلمان وفي الأطر الدستورية النافذة، ومراعاة الفروق الموضوعية للشعوب عند تطبيق الديمقراطية حسب تنوع تجارب الشعوب و اختلاف خصوصياتها.

ويؤكد التيار الوطني تبنيه للخيار الديمقراطي والممارسة الديمقراطية كنهج وطني، وثقافة مجتمع ، ولممارستها أيضا داخل اطر الحزب وفعالياته والنظر لتعميم التجربة الديمقراطية وقيمها وممارساتها في عمل الأحزاب الوطنية، والأحزاب العربية، كأحد جسور التواصل والتفاعل والتعاون في اطر العمل العربي، وتأكيد دور الديمقراطية في تمهيد الطريق مستقبلاً لتكامل العمل السياسي العربي وتنسيق أطره في مختلف المجالات.